وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق

The historical roots of the Kurdish issue in Turkey and its impact on relations with Iraq

م.م. مروة سلمان حسن
Marwa.s@cis.uobaghdad.edu.iq

م.م. سارة عبد الكاظم جواد
Sarah@cis.uobaghdad.edu.iq

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد/ جمهورية العراق

- **الملخص:**

تعد القضية الكردية من أهم القضايا التي تشغل الدولة التركية والعراقية على حدٍ سواء وذلك نظراً للجوار الجغرافي بين الدولتين وانتشار القومية الكردية على رقعة محدودة من اراضيهما، وتعود جذور القضية الكردية إلى تأسيس الدولة التركية الحديثة في العام ١٩٢٣ بيد أنها لم تقتصر على حدود تركيا فحسب بل امتدت لتشمل مناطق من دول الجوار وذلك بعد لجوء حزب العمال الكردستاني إلى الحراك المسلح واتخاذه من مناطق العراق الحدودية وتحديداً جبال قنديل موطئ قدم ومنطلق لخوض الهجمات المسلحة على الدولة التركية ومصالحها مما جعل العراق في عين عاصفة الصراع بين الدولة التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، ويسلط البحث الضوء على التطور التاريخي للمشكلة الكردية في تركيا ومحاولات أكراد تركيا الحصول على حقوقهم المجتمعية والثقافية، سالكين بذلك طريق التمرد على الحكومات التركية المتعاقبة وتنظيم صفوفهم في عدد من الحركات والاحزاب الكردية التي توجت بظهور حزب العمال الكردستاني مما شكل نقطة تحول مهمة في مسار القضية الكردية في تركيا بعد إن قررَ مؤسسوه مواجهة عنف الدولة بقوة السلاح والكفاح.

الكلمات المفتاحية: تركيا، العراق، حزب العمال الكردستاني، الاكراد، عمليات عسكرية

Abstract :

AThe Kurdish Issue is one of the most important issues that preoccupy both Turkey and Iraq, given the geographical proximity between the two countries and the spread of Kurdish nationalism In a limited area of their lands. The roots of the Kurdish Issue go back to the founding of the modern Turkish state In 1923. However, it was not limited to the borders of Turkey alone, but rather extended to includeincludee areas of neighboring countries after the Kurdistan Workers' Party (PKK) resorted to armed action and took the border areas of Iraq, specifically the Qandil Mountains, as a foothold and launching pad for armed attacks on the Turkish state and Its interests. This placed Iraq in the eye of the storm of conflict between the Turkish state and the PKK fighters. The research sheds light on the historical development of the Kurdish Issue in Turkey and the attempts of Turkish Kurds to obtain their societal and cultural rights, thus taking the path of rebellion against successive Turkish governments. The parties continued their struggle throughout history In Turkey to gain recognition and get

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

rid of the policies of assimilation. Many Kurdish movements and parties were formed, culminating In the emergence of the Kurdistan Workers' Party, which constituted an Important turning point In the course of the Kurdish issue In Türkiye after its founders decided to confront state violence. By force of arms and struggle.

Keywords: Türkiye, Iraq, Kurdistan Workers' Party, Kurds, military operations

المقدمة :

برزت القضية الكردية كواحدة من أهم القضايا التي أثارت الرأي العام الدولي منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى اوزارها في العام 1918، إذ شكلت تهديداً كبيراً لكيان الدول التي يتوزع فيها الشعب الكردي، وهي تركيا والعراق وسوريا وإيران، واحتلت هذه القضية مكانة مهمة في الشرق الأوسط بسبب جذورها التاريخية العميقة، التي تتمثل في مطالب الأكراد بتأسيس دولة لهم تتجسد فيها حقوقهم كقومية تملك هويتها وخصائصها اللغوية والثقافية.

وبقدر تعلق موضوع البحث بالقضية الكردية في تركيا، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية في العام 1923، سعت الدولة بأساليب مختلفة إلى جعل القومية التركية الهوية الوحيدة لها متجاهلةً وجود أقليات وقوميات متعددة داخل حدودها، ومن أبرزها القومية الكردية، التي رفضت المبادئ التي قامت عليها الدولة التركية الحديثة لما في ذلك من إلغاء صريح لوجودها ولكينونتها الثقافية والهوياتية.

واستناداً إلى ذلك، اتجه الأكراد نحو النشاط السياسي للمطالبة بالإقرار بحقوقهم الخاصة فأسسوا عدداً من الاحزاب والجمعيات نادت بالحق الكردي في الحكم الذاتي والتعليم باللغة الكردية، بيد أن تعامل الانظمة التركية المتعاقبة مع القضية الكردية الذي تباين بين الوعود الفضفاضة وبين استخدام القوة، دفع أكراد تركيا إلى تأسيس حزب العمال الكردستاني في العام ١٩٧٨ الذي اتبع اسلوب الكفاح المسلح ضد الدولة التركية في محاولة منه للفت النظر حول القضية الكردية، وبسبب خطه العنيف فقد صنفته تركيا تنظيم إرهابي وتهديد للاستقرار السياسي والأمني على أراضيها، إذ لعبَ هذا الحزب دوراً في تصعيد الصراع داخل تركيا وخارجها بعد إن نقلَ تحركاته ومعسكرات تدريبه إلى الدول المجاورة ومنها العراق، مما زاد من تعقيد القضية الكردية على المستوى الإقليمي والدولي، وأثرت بشكل سيء في مسار العلاقات العراقية التركية منذ العام ١٩٨٤ وحتى الوقت الحاضر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من واقع المشكلة الكردية في تركيا والتي تُعد من أعمق المشاكل الإقليمية واطولها عمراً، لاسيما وأنها لم تقتصر على حدود الدولة التركية بل اتخذت ابعاداً اقليمية و دولية بعد جنوح أكراد تركيا للكفاح المسلح تحت قيادة حزب العمال الكردستاني الذي مد نطاق صراعه مع الدولة التركية إلى دول جوارها وخاصةً العراق مما جعله ساحة لمنطلقات العمليات العسكرية المتراشقة بين الطرفين الأمر الذي أضر بأمنه القومي وسيادة أرضه وسمائه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أهداف البحث: تتجسد أهداف البحث في تبيان الخط التاريخي لظهور القضية الكردية، والأسباب التي دفعت الأكراد في تركيا إلى حمل السلاح وتبني الكفاح المسلح لتحقيق مطالبهم، وتحليل الأضرار السلبية التي لحقت بالعراق على مستوى أمن حدوده وعلاقته بتركيا نتيجة استخدام حزب العمال الكردستاني الأراضي العراقية قاعدة عسكرية في حربه ضد الدولة التركية .

مشكلة البحث: تتمحور اشكالية البحث حول عدة تساؤلات ابرزها:

أولاً: ما الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا؟

ثانياً: كيف تعاملت الحكومات التركية المتعاقبة مع تهديد حزب العمال الكردستاني؟

ثانياً: ما أثر صعود حزب العدالة والتنمية على القضية الكردية داخل وخارج تركيا ؟

ثالثاً: ما الأسباب التي دفعت حزب العمال الكردستاني للتحصن داخل الأراضي العراقية واتخذها نقطة انطلاق في معاركه ضد الدولة التركية ؟

رابعاً: كيف افسحت التطورات السياسية الداخلية في العراق المجال لتركيا للتمدد داخل الأراضي العراقية لمحاربة حزب العمال الكردستاني؟

خامساً: ما تداعيات القضية الكردية في تركيا على واقع العلاقات مع العراق؟

فرضية البحث:تعود جذور القضية الكردية في تركيا إلى تأسيس الدولة التركية الحديثة في العام ١٩٢٣، ومنذ ذلك التاريخ سعى اكراد تركيا للحصول على حقوق تثبت وجودهم الثقافي و اللغوي في تركيا، بيد أن الرفض التركي الدائم لمنح الأكراد حقوقهم العرقية كانت الدافع الأساس لهم في تشكيل حزب العمال الكردستاني الذي أقر صيغة الكفاح المسلح وتهديد مصالح الدولة التركية كورقة ضغط للحصول على إعتراف تركي بالحكم الذاتي ومنحهم حقوقهم الثقافية كثاني عرقية في تركيا، ونظراً لتحصن مقاتلو الحزب في شمال العراق بسبب موقعه الجغرافي القريب من تركيا وصعوبة الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تمنع التوغل التركي العسكري فيها، واستغلال تركيا للتطورات السياسية الداخلية التي شهدتها الساحة العراقية بعد العام ١٩٩٢ والتي أدت إلى دخول الجيش التركي للأراضي العراقية بحجة محاربة الحزب، فقد توسعت خطوط المشكلة من حدودها الداخلية إلى النطاق الإقليمي لتؤثر بصورة سلبية على علاقة تركيا مع العراق إثر الخروقات التي تعرضت لها السيادة العراقية عبر العمليات العسكرية البرية والجوية وما رافقها من عمليات قتل وتهجير طالت المواطنين العراقيين في منطقة النزاع، مما جعل العراق في قلب الصراع التركي الكردي.

الاطار المنهجي البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي في سرد الجذور التاريخية للوضع العام للأكراد وقضيتهم في تركيا والمنهج الوصفي في وصف طبيعة سلوك الحكومات التركية المتعاقبة تجاه القضية الكردية، والمنهج التحليلي في دراسة تأثير القضية الكردية في تركيا على واقع العلاقات مع العراق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والمسار السلبي الذي أسبغ العلاقات بين البلدين بُعيد الخروقات الجوية للسيادة العراقية والتدخل البري للقوات المسلحة التركية في الأراضي العراقية منذ العام ١٩٩٢ وحتى الآن.

أولاً : الوضع العام للأكراد في تركيا

الاكراد هم شعب هندو إيراني يتركزون في المناطق الجبلية في جنوبي غربي اسيا المعروفة بجبال كردستان ، وتنتشر جغرافيتهم البشرية في تركيا والعراق وايران وسوريا وتتوزع الى حداً ما في لبنان وأرمينيا واسيا الوسطى جنوب القوقاز [1] .

ويطلق تاريخياً على المناطق التي يقطنوها اسم كردستان ، لذا تقع أراضي اكراد تركيا في كردستان الشمالية بينما تقع أراضي اكراد العراق في كردستان الجنوبية واراضي اكراد ايران في كردستان الشرقية[2].

الاكراد في تركيا هم جزء من اكراد الشرق الأوسط الذين يعتقدون ان منطقة كردستان هي وطنهم التاريخي[3]، وتأتي أهمية المكون الكردي بإحتلاله نسبة كبيرة من الكثافة السكانية في تركيا، إذ تصل نسبتهم إلى حوالي (20- ٢٣%) من العدد الكلي لسكان تركيا ويتوزعون مذهبياً بين (70%) سنة شافعيون و(30%) علويون مع نسبة قليلة منهم يمثلون الإيزيديين بحدود (10- 20) الف فقط. [4]

يتركزون في احدى عشرة مقاطعة في جنوب شرق البلاد ومنتشرون ايضاً في مدن إسطنبول وانقرة إذ يقدر عددهم في إسطنبول بأكثر من أربعة ملايين ويتحدثون جميعاً اللغة القرمانية (الكردية المعروفة)، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري[5].

ثانيا: الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا

المشكلة الكردية واحدة من المشكلات المعقدة في الشرق الاوسط لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الاكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة وهي تركيا والعراق وايران مع وجود اعداد منهم في سوريا ولبنان وأرمينيا وكذلك لأسباب امنية ، فالمشكلة الكردية لا تخص الاكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الاكراد فيها تاريخياً، إذ تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية الى مشكلة إقليمية تهم العراق وسوريا وتركيا وايران ، كما أصبحت لها ابعاد دولية [6].

---

[1] محفوظ، عقيل . *تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 9.

[2] سعيدة، بو لعيون .*السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الأزمة السورية* .جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص 43.

[3] محفوظ، عقيل .*مصدر سابق*، ص 9.

[4] البكري، ياسين سعد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب .*القصة الكردية في تركيا قبل وبعد حزب العدالة والتنمية* .*مجلة حمو رابي*، العدد 50، 2024، ص 98.

[5] سعيدة، بو لعيون .*مصدر سابق*، ص 43.

[6] عبد العزيز، أيمن .*القصة الكردية وتداعياتها على الأمن القومي في تركيا* .*مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، المجلد 37، العدد 3، 2015، ص 548.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتعود جذور القضية الكردية الى اصطدام الدولتين العثمانية والصفوية في العام 1514 الأمر الذي أدى الى تقسيم كردستان بينهما، إذ تُعد هذه الحادثة البذرة الأولى لتقسيم كردستان ومعها بدأت محاولات الكرد بتكوين دولة خاصة بهم[1] .

وبموجب معاهدة اماسيا الموقعة بين الدولتين الصفوية والعثمانية في العام 1555 فقد تم تقسيم كردستان رسمياً وتعيين حدودها بين الدولتين، وقد اخذت تركيا الحصة الأكبر من إقليم كردستان، وهذا ما اثر بعمق على بدايات الفكر والشعور القومي لدى الاكراد، وبعد الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) جددت بريطانيا وعلى وجه الخصوص فكرة انشاء دولة كردية وتقدمت بعدة مشاريع لحكم كرد كردستان مثل مشروع الدويلات الكردية تحت سلطة رؤساء الاكراد وتحت الاشراف البريطاني، ولكنها تراجعت فيما بعد عن فكرتها في دعم القضية القومية للأكراد [2] .

عُقدت اتفاقية سايكس بيكو في العام 1916 بعد الحرب العالمية الأولى التي تم بموجبها تقسيم تركة الدولة العثمانية بما فيها إقليم كردستان الذي كان يضم الامارات الكردية، وتقرر تقسيم كردستان الى خمسة اقسام قسم في ايران تحت سيطرة الدولة البهلوية التي قامت بدعم بريطانيا وقسم في ولاية الموصل تحت سيطرة بريطانيا وقسم في سوريا تحت سيطرة فرنسا وقسم تحت سيطرة الروس في القوقاز والقسم الأخير تحت سيطرة الدولة التركية وهو الجزء الأكبر، وفي العام ١٩١٩ عُقد مؤتمر الصلح في العاصمة الفرنسية باريس ليقرر مصير المنطقة بعد استسلام تركيا إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وقد حضرَ هذا المؤتمر الوفد الكردي بقيادة الجنرال شريف باشا وشرح الأخير مطالب الوفد ورغبة الأكراد في الحصول على الاستقلال والحرية وتقرير المصير تطبيقاً لمبادئ الرئيس الأميركي ولسن الاربعة عشر، وفي العام ١٩٢٠ اضطرت تركيا وتحت ضغوط دول الحلفاء التوقيع على معاهدة سيفر العام 1920 والتي نصت على منح الاكراد الموجودين في تركيا الحكم الذاتي حتى يتسنى لهم الاستقلال التام[3] .

شارك الأكراد وبالاتفاق مع مصطفى كمال اتاتورك في حرب التحرير التركية بعد إن اجتمع بهم في مدينة سامسون وطلب منهم الانضمام لحرب التحرير مقابل ضمان الاعتراف بهم وبقوميتهم بعد استقلال أراضي تركيا، بيد أنه سرعان ما تنصل عن وعده لهم بعد تحرير كامل التراب التركي وعبر عن توجهاته الصارمة حيال مطالبهم وذلك بتذويب كل المسميات العرقية والقومية ودمجها بالقومية التركية[4] .

ثار الاكراد على الدولة التركية 28 مرة بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٨ وجرى قمع هذه الانتفاضات كافة بسفك دماء غزيرة، ولم تكن ثورات الأكراد على الدولة التركية القومية فحسب بل على علمنتها ايضاً

---

[1] البكري، ياسين سعد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب .مصدر *سابق*، ص 98.

[2] عبد العزيز، أيمن .مصدر *سابق*، ص 544.

[3] طيوش، تقي الدين، وجمال، محمد الصالح .*تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من 1983-2013* .جامعة ماي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 201.

[4] البكري، ياسين سعد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب .مصدر *سابق*، ص 99.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وابتعادها عن الإسلام، وتعد الانتفاضة الكردية الكبرى في العام 1925 والتي قادها الزعيم الكردي الشيخ سعيد واحدة من أبرز الانتفاضات الكردية في تركيا[1].

استمرت الحركات والأحزاب الكردية في نضالها عبر التاريخ في تركيا للاعتراف بها والتخلص من سياسات التذويب، إذ تشكلت العديد من الحركات والتنظيمات والجمعيات الكردية، ومن أهم هذه الجمعيات جمعية التعالي والترقي الكردية وجمعية نشر المعارف وغيرها من الجمعيات [2]، وتكللت هذه الجمعيات بإنشاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام 1968 معلناً بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية ، كما أن الحركات الكردية بعد إن تلقت مساعدات إيرانية وأخرى سورية بدأت بالنمو بشكل أثارَ مخاوف تركيا [3] ، وفي العام 1978 تم تأسيس حزب العمال الكردستاني الذي قاده عبدالله اوجلان والذي ساهم في بلورة الوعي القومي الكردي والعمل على تعميقه لدى الاكراد[4] .

تصاعدت الحركة القومية في حقبة الثمانينات وامتدت حتى نهاية عقد التسعينات بسبب العوامل الاتية:

1. استيلاء المؤسسة العسكرية التركية على السلطة بعد انقلاب العام 1980 واستخدام سياسة القوة ضد الاكراد وتشديد القيود على استخدام اللغة الكردية .
2. ظهور حزب العمال الكردستاني كقوة سياسية وعسكرية واجهت عنف الدولة بالعنف والكفاح المسلح، ويجمع الحزب في فكره وتوجهاته بين القومية والماركسية اللينينية ويسعى لإقامة دولة قومية كردية مستقلة موحدة تضم جميع المناطق الكردية في تركيا والعراق وايران وسوريا[5] .

منذ اندلاع الصراع المسلح في المناطق الكردية جنوب شرق البلاد في العام 1984 وامتد هذا الصراع جغرافياً الى مناطق اخرى داخل تركيا وخارجها، مُحدثاً أثار عميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا وعلى علاقاتها الخارجية في الجانبين الإقليمي والدولي، وباتت القضية الكردية وبصورة خاصة منذ تسعينات القرن العشرين عنصر ديناميكي مهم في سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع العديد من الدول[6]. كان من نتائج العصيان المسلح الذي قاده حزب العمال الكردستاني في العام 1984ضد الحكومة التركية والمطالبة بإستقلال كردستان تركيا وحصوله على دعم سريع من عدد من الدول الإقليمية مثل سوريا وايران وروسيا، إذ اضطر رئيس وزراء تركيا تورغت اوزال (١٩٨٣-١٩٨٩) منح الاكراد حكماً ذاتياً في جنوب شرق تركيا، والعمل على فتح المجال للحوار والتفاوض معهم،

---

[1] سعيدة، بو لعيون .مصدر *سابق*، ص 46.

[2] البكري، ياسين سعيد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب. مصدر سابق، ص 99.

[3] سعيدة، بو لعيون. مصدر سابق، ص 46.

[4] البكري، ياسين سعيد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب .مصدر *سابق*، ص 100.

[5] الياس، فراس محمد .*تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة* .المملكة الأردنية: شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، ط 1، 2016، ص 141.

[6] جاركي، هنري وآخرون .*القضية الكردية في تركيا* .مؤسسة موكر جاني للبحوث، ط 1، ص 200.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بعد ان تمكن من ادخال إصلاحات اقتصادية على المناطق التي يسكنها أكثرية كردية واطلاق الحريات وإلغاء قانون عدم استخدام اللغات الأخرى غير التركية وإدخال اللغة الكردية الى النظام التعليمي والاعتراف بها إلا أن توجهاته لم تستمر مع وفاته المفاجئ، الأمر الذي دفع البعض الى القول انه دفع حياته ثمناً لهذا التوجه، إذ توفي بشكل غامض بعد شهر من تواصله بشكل غير مباشر مع عبدالله اوجلان[1] .

أسهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي عاشها الفرد الكردي في هذه الفترة الى تصاعد العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني، بعد إن تمكن من الاتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق لتمثل هذه المدة الأصعب على الواقع التركي[2].

ظهر حزب العمال الكردستاني كتهديد امني من الضروري معالجته ، فتشكل على اثر ذلك قانون مكافحة الإرهاب في العام 1991 المرقم (3713) كإطار قانوني للعمل الحكومي ضد المنظمات الانفصالية الكردية والحركات التركية المهددة للأمن القومي التركي، فأخذت الدولة على عاتقها مجموعة من التدابير العسكرية لمواجهة هذه القضية كان أهم هذه التدابير الاخلاء القسري وحرق القرى الكردية التي تساند الحزب أو تؤيده، وبذلك تعاملات تركيا مع هذه القضية بالأساليب العسكرية البحتة[3]، بيد أنها لم تحقق نتائج مرضية، إذ تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر وانعكست بظلالها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنوياً 10 مليارات دولار ، وخارجياً أدت هذه المشكلة الى مزيدٍ من التوتر في العلاقات مع سوريا وايران[4] .

قرر الزعيم عبدالله اوجلان أن يعيد تنظيم حزبه انطلاقاً من سوريا ولبنان بعد إن لجأ اليهما مُتخذاً من وادي البقاع في لبنان معسكراً تدريبياً للحزب، إذ حظي بدعم الدولة السورية ونالَ اوجلان حق اللجوء فيها، مما أدى إلى تصاعد الخلافات بين تركيا وسوريا مهددة بإشعال حرب بعد أن هددت تركيا سوريا بالدخول في العمق السوري لملاحقة حزب العمال الكردستاني [5] ، وعلى أثرها قررَ اوجلان بأن اللحظة قد نضجت لشن حرب عصابات ضد تركيا إذ أعلن في الخامس عشر من آب العام ١٩٨٤ عن البدء بهجمات مسلحة ضد الدولة التركية استمرت حتى العام ١٩٩١ و أوقعت ثلاثة الاف قتيل، ورداً على

---

[1] العبادي، عماد نعمة .*رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية في حل القضية الكردية في تركيا* .*مجلة كلية التربية الأساسية*، العدد 9، 2023، ص 225.

[2] البكري، ياسين سعد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب .*مصدر سابق*، ص 102.

[3] البكري، ياسين سعد محمد، وعبد الرزاق، حيدر صائب. مصدر سابق، ص 104.

[4] عبد العزيز، أيمن .*مصدر سابق*، ص 549.

[5] فولر، براهام. الجمهورية التركية الجديدة. أبو ظبي: دولة الإمارات العربية، ط 1، 2009، ص 134.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ذلك فرضت تركيا على جميع القرى الكردية حاكمية لها صلاحيات وسلطات مدنية وعسكرية واسعة على عموم المنطقة ولم تحل الحاكمية إلا في العام 2002[1] .

تراجعت الحركة الكردية بشكل كبير بعد نجاح فرقة الكوماندوز التركية في اختطاف عبدالله اوجلان في العام 1999 من مطار العاصمة الكينية نيروبي واقتياده الى تركيا لمحاكمته بتهمة قيادة تمرد انفصالي ضد الدولة التركية، وأصدرت حكم الإعدام في التاسع والعشرين من حزيران العام 1999 والذي خفف في العام 2001 الى السجن المؤبد في إطار مساعي تركيا للتخفيف من عقوبة الاعدام للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وقد دفعت هذه التطورات حزب العمال الكردستاني إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد[2] .

ثالثاً: القضية الكردية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

شهدت الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا تطور لافت في العام ٢٠٠٢ عندما تمكن حزب العدالة والتنمية من الوصول لسدة الحكم بعد فوزه في الانتخابات النيابية بواقع ٣٥٠ مقعد من أصل ٥٥٠ مقعد في البرلمان التركي[3]، فكان صعوده للسلطة ارهاص حقيقي لظهور تغييرات ملموسة على عقيدة الدولة التركية في التعامل مع الملف الكردي على وجه الخصوص، إذ اعربت الإدارة الجديدة للحكومة التركية عن رغبتها بالجلوس على مائدة المفاوضات واعتماد السلوك السلمي لحل المشكلة الكردية، وترافق ذلك مع إعلان مجموعة من الإصلاحات العامة في المناطق الكردية، وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية تولى السلطة في العام ٢٠٠٢ إلا أنه لم يلتزم بمعالجة القضية الكردية إلا في العام ٢٠٠٥ بحجة أنها ليست قضية قومية، بل كانت مشكلة ناجمة عن العلمانية القسرية والقومية التركية المفروضة من قبل الأيديولوجية الكمالية ،والحل لذلك هو وضع حد للسياق الأمني الذي طبقته الحكومات الكمالية لصالح نهج أكثر ليونة يتبناه حزب العدالة والتنمية، والذي من شأنه أن يشمل التأكيد على الروابط الإسلامية المشتركة والأخوة بين الأتراك والأكراد ومن ثم تعزيز إنهاء الصراع.[4]

وفي خطابه التاريخي الذي ألقاه رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان في ديار بكر في الثاني عشر من آب العام ٢٠٠٥ فقد حملَ في طياته إعتراف أول زعيم دولة في تاريخ تركيا الحديث بأن تركيا أساءت التعامل مع الأكراد، كما أكد أردوغان أن الحل لمظالم الأكراد المستمرة منذ فترة طويلة يتلخص في المزيد من الديمقراطية، وليس المزيد من القمع، وأن المشكلة الكردية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية

---

[1] بوزرسلان، حميد .*تاريخ تركيا المعاصر* .ترجمة حسين عمر، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2009، ص 107.

[2] العبادي، عماد نعمة .*مصدر سابق*، ص 226.

[3] (Cagaptay, Soner. *The November 2002 Elections and the New Political Era in Türkiye*. The Washington Institute for Near East Policy, Washington, December 2002.

[4] (Derisiotis, Anthony. "Erdoğan, Türkiye's Kurds, and the Regionalization of the Kurdish Question." *New Middle East Studies*, Vol. 9, No. 1, March 2019, p. 57.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

البحتة، مشيراً إلى أن الروابط الدينية المشتركة بين الأتراك والأكراد وعملية التحول الديمقراطي في تركيا من شأنها أن توفر الحلول للمشكلة مستثمراً بذلك نهج التضامن الإسلامي من أجل معالجة المسألة الكردية.[1]

وفي السياق ذاته، أعلن حزب العمال الكردستاني في الرابع من نيسان العام 2002، تغيير اسمه إلى مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (KADEK)، وتغيير هدفه من "كردستان مستقلة" إلى "تركيا ديمقراطية"، ودعا من خلال ذلك إلى صياغة دستور جديد لتركيا يضمن حقوق الأكراد ويُعلنهم إحدى القوميتين المكونتين لتركيا إلى جانب الأتراك، كما ابتعد الحزب في هذه المرحلة عن استخدام العنف المكثف، رافضاً أساليب الدعاية المسلحة السابقة، مثل قطع الطرق السريعة ومهاجمة القواعد العسكرية والقرى ومراكز الشرطة، وعقب إعلان وزارة الخارجية الأمريكية مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (KADEK) منظمة إرهابية قرر الحزب في مطلع الأول من آيار العام ٢٠٠٣ تغيير اسمه الى مؤتمر المجتمع الكردستاني (كونغرا–جيل) معلناً التزامه بالأنشطة غير العنيفة و المفاوضات بشكل أساسي مع الحكومة التركية لدعم الحقوق الكردية.[2]

وفي صيف العام 2009 أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية مبادرة جديدة تضمنت المبادرة عملية إصلاح ومصالحة، وعفواً واسع النطاق عن متمردي حزب العمال الكردستاني مقابل نزع سلاحهم ، وتعليماً عاماً باللغة الكردية، وسلام وتنمية اقتصادية في المقاطعات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، وقد جاءت هذه المبادرة استناداً لعدة عوامل، منها التعاون الاقتصادي الوثيق مع الأكراد العراقيين والذي توج بإفتتاح قنصلية تركية في أربيل وسياسة صفر المشاكل مع الجيران التي انتهجها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو والتي أدت إلى تحسين العلاقات مع سوريا وإيران وفضيحة منظمة إرغينيكون[3] ، التي أضعفت القوات المسلحة التركية سياسياً ونكسة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية لعام 2009 في الجنوب الشرقي من مناطق البلاد التي فازت فيها احزاب كردية منها حزب المجتمع الديمقراطي الكردستاني والتي تم تفسيرها على أنها تحذير مبكر للحكومة بأن الأكراد كانوا يتوقعون المزيد

)[1](Romano, David, and Sorin Jamal Mohammed. "The Kurdish Conflict in Türkiye: The Central Role of Identity Recognition or Non-Recognition." Ethnicity Journal, London, Vol. 23, No. 3, November 2023, p. 7.

)[2](Cagaptay, Soner, and Emrullah Oslo. "Is the PKK Still a Threat to the United States and Turkey?" The Washington Institute for Near East Policy, January 10, 2005, pp. 1-2.

([3]) قضية أمنية وسياسية كبيرة هزت تركيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت القضية في العام 2007 عندما اكتشفت السلطات التركية خلية سرية تُعرف باسم "إرغينيكون" تضم عناصر من الجيش التركي، والقضاء، والأجهزة الأمنية، وأكاديميين، ووسائل إعلام، تخطط لإنقلاب عسكري ضد الحكومة التركية المنتخبة بقيادة حزب العدالة والتنمية وزعزعة استقرار البلاد، وقد تم إلقاء القبض على عدد كبير من المتهمين الذين خضعوا لمحاكمة استمرت من العام ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٣ نالوا على أثرها أحكام قضائية بالسجن المؤبد.

Kaynar, Ayşe Gül K. "Civil-Military Relations in Türkiye during the Last Two Decades under the Courts." European Journal of Turkish Studies, Issue 34, 2022, p. 31.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من الحقوق، ومن المثير للاهتمام أن رئيس الأركان العامة، الجنرال إلكر باشبوغ اعترف في العام 2009 بحق المواطنين الأتراك في أن يكون لديهم هوية "ثانوية" أو "فرعية"، بالإضافة إلى كونهم أتراكاً كان الدعم العام للمبادرة ضعيفاً في البداية وكان هناك انتقادات قوية حتى داخل الدوائر الانتخابية للحكومة نفسها، وعلى الرغم من الشعبية الوطنية لإدارة أردوغان إلا أن المبادرة نجحت في إثارة نقاشات جادة حول القضية الكردية.[1]

شهدت الساحة التركية تطوران قوضا مبادرة الحكومة التركية تجاه القضية الكردية، أولهما: محاكمة ثلاثة وخمسين كردياً في نيسان العام ٢٠٠٩، بما في ذلك رؤساء بلديات وسياسيون محليون من حزب السلام والديمقراطية، ومحامون وناشطون وأعضاء نقابيون، بالإضافة إلى خمسين آخرين من نفس الفئة بين حزيران العام 2009 وشباط العام 2010، لكونهم من زعماء أو أعضاء اتحاد مجتمعات كردستان، وثانيهما: استبعاد المطالب الرئيسة للأكراد من حزمة الإصلاح الدستوري، ومن بينها الاعتراف بالحق في التعليم باللغة الأم، وإعادة تعريف المواطنة، ولا مركزية النظام الإداري في تركيا، وفي كانون الأول العام٢٠٠٩ أغلقت المحكمة الدستورية التي كانت لا تزال تحت النفوذ الكمالي حزب المجتمع الديمقراطي الكردستاني.[2]

في تموز العام 2010 جرت مفاوضات سرية بين جهاز المخابرات الوطني التركي ومنظمات تابعة لحزب العمال الكردستاني مع حضور وسطاء دوليين كانت مفاوضات أوسلو عبارة عن اجتماعات سرية في العاصمة النرويجية أوسلو وخلالها ناقش الأطراف القضايا الرئيسة التي تدعم الصراع التاريخي بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية مثل تدابير بناء الثقة، والسيطرة على المفسدين والعنف، والعفو، و"الإفراج الجزئي" عن أوجلان أو نقله إلى الإقامة الجبرية، وتوسيع الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية الكردية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مناطق شرق تركيا، فضلاً عن الخطوط العريضة لوقف إطلاق النار النهائي من أجل التوصل إلى تسوية دائمة، بين أن المفاوضات لم تسفر عن نتائج.[3]

تكررت المفاوضات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، في جزيرة إمرالي حيث سجن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان منذ العام ١٩٩٩، إذ جرت بحوالي اثنين وعشرين اجتماعاً شهرياً منذ كانون الثاني العام ٢٠١٢ وحتى منتصف العام ٢٠١٣ وسميت بمفاوضات عملية السلام وكان النقاش فيها يدور حول عدة أسئلة منها ماذا تعني الحقوق الثقافية للأكراد، وما إذا كان يستطيع عبد الله أوجلان فرض القرارات على حزب العمال الكردستاني على الرغم من سجنه، وما مفهومه عن "الجمهورية الديمقراطية"، وكيف يمكن نزع سلاح المتمردين الاكراد، وما رأيه في المراقبين الدوليين،

)[1](Safran, Erin. "The Türkiye-PKK Peace Process 2009–2015." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, Vol. 22, No. 6, August 2020, p. 781.

)[2](Derisiotis ،Anthony. Op. cit. ،p. 58.

)[3](Safran ،Erin. Op. cit. ،pp. 782-783.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

و كانت هذه الأسئلة بمثابة جهد من جانب الدولة لمحاولة فهم وجهة نظر حزب العمال الكردستاني حول ما يتطلبه الأمر لتحقيق السلام، كما كان لدى حكومة انقرة رغبة أكبر في حض حزب العمال الكردستاني انصاره من الأكراد السوريين في المساعدة بالاطاحة بالنظام السوري الذي اندلعت ضده قبل نحو أكثر من عام من بدء المفاوضات في إمرالي انتفاضة شعبية حاشدة تحولت إلى حرب أهلية مسلحة.[1]

وقد حققت مفاوضات إمرالي نتائج طيبة، إذ أعلن عبد الله أوجلان برسالة مكتوبة قرأت أمام حشد ضخم من الجماهير دعوة حزب العمال الكردستاني إلى التحول إلى النضال السياسي وترك النضال المسلح وراءه، وبعد أيام قليلة من قراءة رسالة أوجلان أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار، وسرعان ما بدأ عملية الانسحاب من تركيا إلى كردستان العراق، و كان من المتوقع أن تمرر الحكومة التركية إصلاحات ديمقراطية أكثر شمولاً تخض اوضاع الاكراد في تركيا ولكن مرة أخرى، خذلت الحكومة الأكراد عندما فشلت في اقتراح أي تغييرات جدية على الحقوق الكردية خلال مسار مبادرة السلام الثانية، وطالبت الحركة السياسية الكردية بلا هوادة بإقرار القوانين المناسبة لتمكين الأكراد من ممارسة حقوقهم بحرية فضلاً عن حماية محادثات السلام من التهديدات القانونية الصادرة عن القوميين المعارضين لعملية السلام ،ومع ذلك اتهمت الحكومة بالمماطلة في حين واصل حزب العمال الكردستاني عملية الانسحاب وأخيراً أقر البرلمان التركي حزمة من الإصلاحات الديمقراطية في أوائل العام 2014، ولكنها كانت غير أساسية للغاية وبعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات الكردية، ونظراً لعدم قبول أي من المطالب الكردية الرئيسة (مثل الحكم الذاتي، والاعتراف الدستوري، والتعليم باللغة الأم)، حتى على المستوى المعتدل، فلم يتحقق سوى القليل من التقدم في الملف الكردي.[2]

وكانت الحرب ضد (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) والمعروف اختصاراً بداعش في سوريا والعراق عواقب غير متوقعة على عملية السلام بين تركيا والأكراد تمثلت في تمكين حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له في سوريا إقليمياً وعسكرياً مما أثار بشكل كبير لدى الحكومة التركية انعدام الثقة والمخاوف من توتر الأمن في تركيا، واتهمت حكومة حزب العدالة والتنمية حزب العمال الكردستاني بإستخدام عملية السلام للمماطلة من أجل توسيع النفوذ السياسي والعسكري في المنطقة، إذ أعطت حرب داعش للأكراد ذريعة لتوسيع السيطرة الإقليمية في شمال سوريا، وهي المنطقة التي اطلقوا عليها إسم الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا والمعروفة كردياً بإسم روج آفا، وكان من أبرز مكتسبات

---

[1] (Toktamış, Kumru F. "The 2005–2015 Peace/Reconciliation Talks between the Turkish Government and Kurdish Politicians." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, Vol. 21, No. 6, August 2018, p. 55.

[2] (Safran ،Erin. Op. cit.p783.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

انخراط الاكراد في الحرب ضد داعش أنها وللمرة الأولى يملك فيها الأكراد قواتهم المسلحة الخاصة في الأجزاء الأربعة كافة من الأراضي التي يسمونها بكردستان الكبرى في دول تركيا ،العراق، سوريا وايران.[1]

وعندما تعرضت مدينة كوباني(عين العرب) الحدودية الكردية السورية للهجوم الارهابي من مقاتلي داعش، رفضت الحكومة التركية بشدة مساعدة المقاومة الكردية في كوباني، التي كانت مسلحة فقط بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ضد تنظيم الدولة الإسلامية المدجج ، وكان هذا عندما صرح أردوغان بأن كوباني على وشك السقوط في أي لحظة، ثم أشار في وقت لاحق إلى أن الحزب الكردي السوري الرئيسي حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وأجنحته المسلحة وحدات حماية الشعب بأنهما منظمتان إرهابيتان، وقد صرح مسؤول كبير في حزب العدالة والتنمية ايضاً قائلاً: "لا توجد مأساة في كوباني كما يزعم حزب العمال الكردستاني الإرهابي، بل هناك حرب بين مجموعتين إرهابيتين" ، وقد أكد هذين التصريحين على صورة تركيا المعادية في عيون الأكراد وعلى نزعة قاسية تجاههم سواء في تركيا، أو في أجزاء كردستان الأربعة.[2]

ورداً على ذلك بدأ حزب العمال الكردستاني بإيقاف عملية الانسحاب من تركيا لعدم موافقته على مسارات عملية الإصلاح، وباتت العلاقات بين أطراف الصراع أكثر توتراً مع ورود تقارير عن عودة مقاتلي حزب العمال الكردستاني تدريجياً إلى تركيا من كردستان العراق في ربيع العام 2014، ومن الواضح أن التزام حزب العمال الكردستاني بهذه العملية كان يتعثر بسرعة، فقد بدأ الحزب في تعزيز وجوده الحضري وشبكات الشباب في المنطقة الكردية في شرق وجنوب تركيا، مما أدى هذا إلى اتهام الحكومة له باستخدام عملية السلام لتسليح الشباب وتخزين الأسلحة ومن ثم الاستعداد للحرب، وعلى الرغم من المفاوضات الجارية ووقف إطلاق النار، لم ينبذ أي من الجانبين العنف تماماً ولم يفهما عواقبه التي ساهمت بإندلاع أعمال عنف عشوائية وسوء إدارة كارثي لتدابير وفرص بناء الثقة المحتملة بينهما [3].

وفي السادس من تشرين الأول نزل الأكراد إلى الشوارع للاحتجاج على موقف الحكومة التركية السلبي والعدائي تجاه ما جرى في كوباني، وسرعان ما خرجت المظاهرات عن نطاق السيطرة وتحولت إلى اشتباكات عنيفة للغاية في الشوارع بين الشباب الأكراد والشرطة، وفي غضون أيام قليلة، لقي واحد وخمسين شخصاً حتفهم، ولم تنته الاضطرابات إلا بعد أن أرسل أوجلان رسالة من السجن، دعا فيها إلى وقف الاحتجاجات وأدى الغضب الكردي والخوف التركي الناتج عنه إلى مواجهات قصيرة في ساحة

([1])Abbas, Tahir, Hewitt, James, and Ovit, Kerem. "Understanding the Recruitment Operations of the Kurdistan Workers' Party (PKK), the Kurdish Hezbollah, and IIIS in Southeast Turkey." *Studies in Conflict and Terrorism*, Vol. 47, No. 7, February 2022, p. 762.

([2])Gunness, C., and Lowe, R. "The Impact of the Syrian War on Kurdish Politics in the Middle East." London: Chatham House, Royal Institute of International Affairs, 2015, p. 8.

([3])Safran, Erin. Op. cit., p. 785.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المعركة أيضاً، ومع ذلك تمكنت الأطراف من الهدوء عندما أدركت أن البديل هو الحرب الأهلية، ومن ثم عادت إلى طاولة المفاوضات بعد فترة وجيزة.[1]

وعلى الرغم من تلكؤ الحكومة التركية في الارتقاء بمستوى حقوق الأكراد وسلبيتها تجاه هجمات داعش ضدهم ووصفهم بالارهاب، الا أن الطرفين عقدا أول اجتماع رسمي لهما في قصر دولما بهجة، إذ اتفقا في مؤتمر صحفي عام في الثامن والعشرين من شباط العام 2015 على الارتقاء بعملية السلام إلى مرحلة تفاوض أكثر جدية، وأكد الجانب الكردي مطالبه من الدولة مقابل إنهاء حزب العمال الكردستاني للحرب([2])، وقد تزامن ذلك مع الانتخابات النيابية في البلاد التي أعطت تطوراً غير مسبوق للمرة الأولى في تاريخ أكراد تركيا، إذ تمكن حزب مؤيد للأكراد وهو حزب الشعوب الديمقراطي من تعزيز المقاومة الكردية اللاعنفية، وخلال الانتخابات الوطنية في حزيران العام ٢٠١٥ تجاوز العتبة الانتخابية البالغة ١٠٪ للوصول لقبة البرلمان وكانت هذه النسبة المرتفعة بشكل غير عادي هي العائق الرئيس أمام ضمان وصول الأكراد إلى السلطة السياسية والمؤسسية، وأصبح حزب الشعوب الديمقراطي فعلياً ثالث أكبر حزب في البرلمان.[3]

بعد أسابيع قليلة من اجتماع دولما بهجة، أعلن الرئيس أردوغان بثبات رفضه للاجتماع ناسفاً بذلك كل ما تم تحقيقه، ونجح في إقناع وزرائه ومفاوضيه بأن عملية السلام لا تعود بالنفع إلا على الحركة الكردية وأن حزب العدالة والتنمية يخسر، وأظهرت استطلاعات الرأي في ذلك الوقت أن حزب الشعوب الديمقراطي سيتجاوز العتبة الانتخابية في الانتخابات المقبلة وأن حزب العدالة والتنمية سيخسر اغلبيته البرلمانية، فكان للزعامة الاردوغانية المحرضة دوراً في القضاء على جهود التسوية السلمية بين الحكومة التركية والأكراد والتي كانت تضع قدماً واحدة داخل العملية وأخرى خارجها، فشكلت عائقاً مستمراً أمام الإصلاح الديمقراطي وعملية السلام منذ بدايتها ففي شهر ما كان أردوغان يصدر تصريحات إيجابية، وفي الشهر التالي يلجأ إلى الخطاب القومي أو ينأى بنفسه عن العملية، لذلك عندما بدأ أردوغان يعتقد أنه وحزبه يخسرون بدلاً من أن يستفيدوا من عملية السلام، تغير موقفه تجاهها تماماً.[4]

أما بالنسبة لحزب العمال الكردستاني، وكما ذكرنا، فإن التغييرات الكبيرة والسريعة في قوته ونفوذه قد عززت الحركة بشكل كبير، فبعد أن بدأ تنظيم داعش الارهابي شن هجمات في المناطق الكردية في سوريا والعراق في العام 2014 وقيام حزب العمال الكردستاني بتسليح وتدريب وحدات حماية الشعب

([1])Leach, Constanze, and Traynor, Ian. "Kobani: Anger Grows as Türkiye Blocks Kurds from Helping Militias in Syria." The Guardian, October 8, 2014.

([2])Safran, Erin. Op. cit., p. 788.

([3])Grigoriadis, Ioannis N. "The Peoples' Democratic Party and the 2015 Elections." Journal of Turkish Studies, Vol. 17, No. 1, 2016, p. 39.

([4])Akgül, Çigdem Gürgün, and Akgül, Musa. "Beyond the Mutually Harmful Stalemate: Why Did Turkey's Peace Process (2009–2015) Fail?" *Journal of Turkish Studies*, Vol. 24, No. 1, 2022, p. 16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الكردية السورية من أجل الدفاع عن الشعب الكردي وإنقاذ الأقليات مثل الإيزيديين والمسيحيين باتت شرعية الاعتراف الدولي والتعاطف معه واضحة بشكل كبير، كما اكتسب حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية تعزيزات قوية في مستويات التجنيد منذ هجوم تنظيم داعش على كوباني وانتصارهم عليه، فوسع حزب العمال الكردستاني سيطرته الإقليمية في سنجار شمال العراق، وكان مؤثرا على الحركة الكردية في سوريا المتمثلة بحزب الاتحاد الديمقراطي.[1]

واستناداً إلى ذلك فقد اصبح حزب العمال الكردستاني أقوى و أكثر جرأة من أي وقت مضى مما افقده اهتمامه بالتوصل إلى تسوية تهدف إلى نزع سلاحه أو انسحابه، ومن المرجح أن هذه التغييرات السريعة والحقيقية في قوة حزب العمال الكردستاني جعلته يعتقد أنه لا يستطيع فقط اكتساب بعض السيطرة المادية على جنوب شرق تركيا الكردي، بل وأيضاً الحفاظ عليها كما حاول أن يفعل في الماضي، ولكن الأهم من ذلك أن حزب العمال الكردستاني فقد الثقة في الحكومة التركية بعد أزمة كوباني، فقد شعروا وملايين الأكراد أن السلطات التركية تفضل رؤية مجموعة وحشية تحكم شمال سوريا من قبيل داعش بدلاً من المساعدة في حماية كوباني ومواطنيها من رعب داعش وموته، وهو ما تحققوا منه بعد تفجير مدينة سروج في تموز العام 2015، إذ قتل انتحاري تركي من تنظيم داعش اثنين وثلاثين ناشطاً يسارياً شاباً كانوا في طريقهم لتسليم المساعدات إلى كوباني، واتهمت الحركة الكردية المفجر بالارتباط بالشرطة والمخابرات التركية[2]، وفي عمل انتقامي ردت جماعة موالية لحزب العمال الكردستاني بقتل ضابطي شرطة أتراك متورطين في مذبحة سروج على حد زعم الحزب، وفي البداية أعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عن الهجوم، لكنه تراجع عن ذلك فيما بعد، ومن الغريب أن المحكمة التركية برأت في وقت لاحق الأشخاص الذين ألقيَّ القبض عليهم بتهمة قتل ضباط الشرطة، وبعد مقتل رجال الشرطة مباشرة بدأت الطائرات التركية في قصف أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في العراق لتنتهي بذلك عملية السلام رسمياً ويستأنف الطرفان الحرب بشراسة أكثر من أي وقت مضى[3] .

رابعاً: أثر القضية الكردية في تركيا على العلاقات مع العراق

منذ العام ١٩٨٤ تحصن حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وتحديداً في مناطق جبال قنديل الذي يُعد المقر الرئيس لقادة الحزب وفي سوران وسيدكان والعمادية والزاب وحفاتين وكاره، ومناطق أخرى محيطة في شمالي أربيل وشرقي دهوك وذلك استثماراً منه للقرب الجغرافي بين شمال العراق وتركيا لإنجاح هجماته العسكرية ضدها واعتقاداً منه بأن وعورة المنطقة وصعوبة مسالكها ستقف حائلاً أمام أي

(1)Derisiotis, Anthony. *Op. cit.*, p. 60.

(2) Shaheen, Karim, and Leach, Constanze. "ISIS Suicide Bomber Strikes Turkish Border Town as Syrian War Spills Over." The Guardian, July 20, 2015.

(3) Geri, Maurizio. Türkiye Turns the Kurdish Issue Into a Security Issue: A Dangerous Strategy. The Washington Institute for Near East Policy – Fikra Forum, March 31, 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

محاولة هجوم للجيش التركي ضد كوادر الحزب، وتأسيساً على ذلك، فقد أصبح العراق جزءاً من صراع الدولة التركية مع المتمردين الأتراك من حزب العمال الكردستاني، وقد وقعت تركيا اتفاقية أمن الحدود مع العراق في العام ١٩٨٤ لمدة عام واحد، تسمح بتوغل القوات التركية بعمق خمسة كيلومترات داخل الحدود العراقية لتعقب مسلحي حزب العمال الكردستاني في إطار المطاردات الساخنة وهو مفهوم قانوني دولي يسمح لقوات الأمن التابعة لدولة ما بعبور حدود دولة أخرى لملاحقة المجرمين الفارين ولكن بعمليات خاطفة وليست واسعة النطاق وطويلة الأمد.[1]

بعد الاجتياح العراقي للكويت في آب العام ١٩٩٠ وما اعقب ذلك من تدخل عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، برز للوجود واقع سياسي جديد في شمال العراق مكن الأكراد العراقيين من الحصول على حكم ذاتي برعاية دولية، إذ فرضت الأمم المتحدة ملاذات آمنة للأكراد العراقيين بحماية عسكرية اممية وحظر للطيران العراقي شمال البلاد وذلك بعد انتفاضة قام بها الأكراد ضد النظام العراقي أدت إلى مقتل الآلاف وتشريد ٢٥٠ الف مدني كردي إلى تركيا تسلل من بينهم مجموعات من حزب العمال الكردستاني إلى داخل تركيا مما استدعى قلق تركيا التي شعرت بأن مقاتلو حزب العمال الكردستاني لديهم فرصة أخرى لإعادة انتشارهم في هذه المنطقة لاسيما مع حصول الأكراد في العراق على الحكم الذاتي وإنشاء أول حكومة كردية في شمال البلاد في آيار العام ١٩٩٢ إذ أصبح جزء كبير من شمال العراق فعلياً خارج سيطرة الحكومة العراقية مما أعطى لتركيا انطباع بأن هذه الخطوة هي بمثابة تمهيد لتأسيس نواة دولة كردية مستقلة في المنطقة.[2]

وعليه فقد سعت تركيا للتفاوض مع قادة المنطقة الكردية في العراق مسعود بارزاني وجلال طالباني حول ضمان أمن الحدود مع تركيا والحد من تحركات مقاتلي حزب العمال الكردستاني، إذ أسفرت هذه المفاوضات عن دعم عسكري تقدمت به القوات الكردية التابعة لحزبي الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني للقوات التركية التي قامت بشن هجوم جوي وبري في السادس عشر من تشرين الأول العام ١٩٩٢ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إذ نشرت حوالي ١٥ الف من أفراد القوات الجوية والجيش والدرك لعمليات في شمال العراق، كانت هذه الحملة ثاني أكبر حملة عسكرية خارجية في تاريخ تركيا بعد التدخل العسكري في قبرص العام 1974 وأوقعت خسائر فادحة في صفوف حزب العمال الكردستاني، كما وقعت الحكومة التركية اتفاقية مع الحزبين المذكورين في كانون الأول العام ١٩٩٢ لمنع تموضع حزب العمال الكردستاني في المنطقة الحدودية مع تركيا وشن هجماتهم منها ضد الدولة التركية، بيد أن هذا الإتفاق سرعان ما تم انتهاكه بعد منح القادة الأكراد حرية العمل

([1]) Robins, Philip. "The Hegemonic State: Turkish Politics and the Kurdish Question." *Journal of World Affairs*, Royal Institute of International Affairs, London, Vol. 69, No. 4, October 1994, p. 671.

([2])Robins, Philip. *Op. Cit.*, p. 667.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لمسلحي حزب العمال الكردستاني في المنطقة كما رفضوا تسليم السلطات التركية 2000 مسلح من الحزب كانوا قد استسلموا لها، وأقر رئيس الأركان العامة التركي، الجنرال دوغان غوريك، بعدم القدرة على السيطرة المباشرة على محاولات قطاع الطرق الانفصاليين من حزب العمال الكردستاني و إعادة تأسيس أنفسهم في تلك المنطقة، وكان البديل الوحيد المتبقي للقوات المسلحة التركية هو القيام بعمليات عسكرية في شمال العراق[1].

في عشرين آذار العام 1995، شنّ الجيش التركي هجوماً واسعاً أُطلق عليه اسم عملية الشفق (الصلب) ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، إذ شارك في هذه العملية ٣٥ ألف جندي، مدعومين بطائرات هليكوبتر هجومية وطائرات مقاتلة، ونُفذت على جبهة بطول 220 كيلومترًا، بعمق 40 كيلومترًا داخل الأراضي العراقية واستمرت ٤٣ يوماً، وصرحت تانسو تشيلر، رئيسة وزراء تركيا، في الحادي والعشرين من آذار العام 1995 بأن هدف العملية هو " اقتلاع جذور العمليات الإرهابية التي تستهدف شعبنا البريء"، وفي تصريح لاحق، قالت رئيسة الوزراء التركية عن العملية في شمال العراق: "سمّوها عملية مطاردة ساخنة، لسنا ضد المدنيين الأبرياء، سنبقى هناك ما دام ذلك ضروريًا" ومع ذلك، أفادت التقارير بمقتل وإساءة معاملة مدنيين أكراد مقيمين في شمال العراق خلال العملية التركية، وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية العراقية في الثاني والعشرين من آذار العام ١٩٩٥ عدت فيه العملية التركية "انتهاكًا لسيادة العراق"، و كان من نتائج هذه العملية العسكرية التي انتهت في أواخر نيسان العام ١٩٩٥ إن تمكن الجيش التركي من الاستيلاء على كميات كبيرة من الذخيرة والأغذية في مخابئ حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لكنه لم ينجح إلا في العثور على ١٠٪ من مقاتلي الحزب الذين يتراوح عددهم بحسب تقديرات تركية إلى ٢٤٠٠ و٢٨٠٠ ألف عنصر بعد إن تركوا مخابئهم مع ورود معلومات لهم بشأن الهجوم التركي، ووفقًا للأرقام الرسمية فقد بلغت التكلفة المالية للعملية العسكرية التركية الواسعة النطاق في شمال العراق في آذار ونيسان العام 1995 أكثر من 3 تريليونات ليرة تركية.[2]

تمكنت الحكومة التركية من الوصول لاتفاق سياسي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في التاسع عشر من آيار العام ١٩٩٧لمحاربة حزب العمال الكردستاني مقابل دعم عسكري و سياسي تقدمه تركيا للحزب ضد خصمه في شمال العراق المتمثل بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي دخل معه في صراع مسلح منذ العام ١٩٩٤، وقد شنت القوات التركية والقوات الكردية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني عملية عسكرية واسعة في ذلك العام تحت اسم المطرقة أدى إلى مقتل ١٠٠٠ من عناصر حزب العمال

([1])Aykan, Mahmud Bali. "Türkiye's Policy In Northern Iraq, 1995-1996." Journal of Middle East Studies, Vol. 32, No. 4, October 1996, p. 345.

([2])Antonopoulos, Costas. "The Turkish Military Operation in Northern Iraq in March and April 1995 and the International Law on the Use of Force." *The Law of Armed Conflict Journal*, Oxford University Press, Vol. 1, No. 1, June 1996, p. 34.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الكردستاني، كما اتهمت الحكومة التركية حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بدعم مسلحي حزب العمال الكردستاني وتحريضهم لشن هجوم بانتحاريين على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني في الأول من تشرين الثاني العام ١٩٩٧، وقد ردِ حزب الاتحاد على مزاعم الحكومة التركية بإتهام الأخيرة بإذكاء نيران القتال بعد تدخلها في الحرب الأهلية الدائرة بين الحزبين الكرديين العراقيين بتقديم الذخيرة والسلاح للحزب الديمقراطي الكردستاني مقابل المساعدة في قتال حزب العمال الكردستاني مما يؤثر في توازن القوى الدقيق في شمال العراق، بيد أن حزب الاتحاد أعادَ برفقة الحزب الديمقراطي الكردستاني السماح للحكومة التركية في شن هجمات على معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بعد وساطة تركية بينهما أسفرت عن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحزبين المتقاتلين في أنقرة العام ١٩٩٧ وبدعم أمريكي.[1]

واستناداً إلى ذلك نشرت تركيا قوات عسكرية قوامها خمسة آلاف جندي تركي في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأكراد شمال العراق وعلى شريط حدودي بعمق ١٥ كيلومتر على طول الحدود التركية مع العراق، كما وفّر الجيش التركي ضباطاً لقوة حفظ السلام بين المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وانشأت معسكرات تحسباً لأي تدفقات جماعية محتملة من المدنيين العراقيين الفارين من النزاع، وذلك لمنعهم من العبور إلى تركيا وتسلل عناصر حزب العمال الكردستاني بينهم، وعلى جانب حدودها مع العراق حشدت تركيا قوة أكبر بكثير قدرت ما بين ٦٠ الف و٨٠ الف جندي تركي لمسافة تصل إلى ١٧٠ ميلًا داخل شمال العراق، وبذلك استطاعت تركيا فرض مراقبة على تحركات الحزب على طول حدودها مع العراق بقوة بلغت حجم لواء عسكري كامل للحد من استخدام حزب العمال الكردستاني للمنطقة كملاذ آمن ونقطة انطلاق، وخلال عقد التسعينات تمكنت تركيا من تنفيذ ٢٩ عملية توغل عبر الحدود إلى العراق لضرب حزب العمال الكردستاني، وبعض هذه العمليات اقتصر على استخدام القوة الجوية، بينما اعتمد بعضها الآخر على عمليات برية مشتركة مع أكراد عراقيين، بما في ذلك عمليات شارك فيها ما بين ٣٠ الفاً و٥٠ ألف جندي، واستمرت هذه العمليات الأخيرة لأشهر، وتوغلت لأكثر من ٨٠ كيلومترًا داخل الأراضي العراقية وبمساعدة الأكراد العراقيين، نجحت هذه العمليات في شل حركة حزب العمال الكردستاني حتى اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان في العام ١٩٩٩ وإعلان الحزب وقف إطلاق النار من جانب واحد.[2]

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق واسقاط نظام صدام حسين في التاسع من نيسان العام ٢٠٠٣، فقدت تركيا سيطرتها الكاملة على مجريات الأمور في شمال العراق، ولم يتمكن الجنود الأتراك المنتشرين في

([1])Kasapoglu, Can, and Soner Cagaptay. "Turkey's Military Presence in Iraq: A Complex Strategic Deterrent." The Washington Institute for Near East Policy, December 22, 2015, p. 1.

([2])Cagaptay, Soner. "Turkish Forces in Northern Iraq." *The Washington Institute for Near East Policy*, June 8, 2007, p. 1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المنطقة من التحرك خارج قواعدهم العسكرية، خاصةً مع غياب رؤية الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع قضية حزب العمال الكردستاني، إذ تخبط النظام التركي الجديد ما بين اتباع سياسة الاحتواء والمشاركة مع الحزب الذي أعلن وقفاً لعملياته العسكرية ضد الدولة التركية وتغيير اسمه وسلوكه السياسي وما بين شن حملة عسكرية ضده لإستئصاله ببقاء سيطرة الجيش التركي على الملف الكردي في تركيا.[1]

لكن مع استئناف حزب العمال الكردستاني هجماته العسكرية ضد تركيا العام 2007 التي أسفرت عن مقتل ١٠٠ تركي من المدنيين والعسكريين تغيير الوضع في المنطقة، إذ بدأ صانعو السياسة الأتراك إلى جانب النخب العسكرية في مناقشة خيار عسكري أكثر شمولاً وبجدية، أي عملية عسكرية عبر الحدود في شمال العراق لتدمير معسكرات حزب العمال الكردستاني ووضع حد للتأسيس الناشئ لدولة كردية مستقلة في هذه المنطقة ومع ذلك، وبسبب الانتخابات البرلمانية والرئاسية العام 2007، لم ترغب الحكومة التركية في استخدام الخيار العسكري على الرغم من اقتراحات أحزاب المعارضة والجيش وبعض الدبلوماسيين، لكن عندما أقدمت مجموعات حزب العمال الكردستاني على مداهمة مراكز الدرك التركية بعد الانتخابات، اتفقت هيئة الأركان العامة والدبلوماسيون والحكومة والرأي العام التركي بأغلبية ساحقة على أن تركيا يمكن أن تستخدم الخيار العسكري حتى مع اعتراض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومة العراقية وأكراد العراق، وفي ظل هذا المناخ الداخلي السائد لجأت الحكومة التركية والمسؤولين العسكريين إلى الوسائل الدبلوماسية لحثّ الحكومة العراقية التي كان يتولى رئاستها نوري المالكي(٢٠٠٦– ٢٠١٤) على التعاطف مع مخاوف تركيا وبعد مفاوضات مطولة تم التوقيع على مذكرة تفاهم في السابع من آيار العام ٢٠٠٧ بين الحكومتين العراقية والتركية وجاءت بالصيغة الآتية "اتفق رئيسا الوزراء على التعاون ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، وعلى إنهاء وجود جميع المنظمات الإرهابية العاملة في العراق... وأصدر رئيسا الوزراء تعليماتٍ بإتمام اتفاقية التعاون ضد الإرهاب"، وتكمن أهمية هذه الاتفاقية بأنها تصنف ولأول مرة حزب العمال الكردستاني بكونه منظمة إرهابية في عموم البلاد تلزم جميع الأطراف العراقية بما في ذلك إقليم كردستان العراق بالتعامل معه على هذا الأساس.[2]

لم تستسغ حكومة إقليم كردستان العراق مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق وتركيا حيال حزب العمال الكردستاني، واعلنت معارضتها للمذكرة في الثاني عشر من آب العام ٢٠٠٧، إذ صرح قدير عزيز سكرتير زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، قائلاً: "إن الطريقة التي تعرف بها تركيا

([1])Evcil, Ertan. "Turkey's New Approaches Towards the PKK, Iraqi Kurds, and the Kurdish Issue." *Insight Türkiye*, Vol. 10, No. 3, 2008, p. 55.

([2])Cagaptay, Soner. "Iraqi Kurds and the Turkish–Iraqi Memorandum Against the PKK." The Washington Institute for Near East Policy, August 12, 2008, p. 1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

حزب العمال الكردستاني غير ملزمة لنا، ولأن الأكراد جزء لا يتجزأ من الحكومة العراقية الاتحادية، كان ينبغي على رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي استشارتنا قبل توقيع معاهدة نيابة عنا"، وقد ردت الحكومة العراقية على ذلك بقولها بأنها "لن تسمح لحزب العمال الكردستاني بشن هجمات إرهابية على تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية" في الثالث عشر من آب أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري موقف حكومته مصرحاً بأن الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يدعمان المذكرة، وأنه لا ينبغي أخذ ردود أفعالهما الأولية على محمل الجد[1].

كان الأساس في رفض اقليم كردستان لمذكرة التفاهم العراقية التركية هو المخاوف بشأن مستقبل الاقليم الكردي من الاطماع التركية، إذ عبرت حكومة الإقليم مراراً عن شكوكها حيال رغبة تركيا في الاستيلاء على مدينة كركوك العراقية الغنية بالنفط والتي تدعي تركيا عائدتيها تاريخياً لها، بحجة حماية تركمان العراق من الهيمنة الكردية على المحافظة، كما اعربت تركيا مراراً عن اتهامها بوجود علاقات تنسيقية بين الحزبيين الكرديين العراقيين وبين حزب العمال الكردستاني تحديداً مع الحزب الوطني الكردستاني في محافظة السليمانية والذي ثبت لدى انقرة وجود صلات تعاونية أكبر بين الجانبين من مستوى التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني[2]، ومنذ العام ٢٠٠٨ حلّت الغارات الجوية التركية تدريجيًا محلّ التوغلات البرية، لاسيما مع رفض الولايات المتحدة الأمريكية للعمليات العسكرية البرية لما فيها من زعزعة لإستقرار النظام العراقي الجديد، إذ قدّم الجيش الأمريكي معلومات استخباراتية لتركيا التي قصفت بموجبها مواقع تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وباتت تركيا منذ ذلك الحين أكثر اعتماداً على طائراتها المسيّرة ومصادرها الاستخباراتية البشرية، مما اغناها عن الدخول في صدامات سياسية مع حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية الإتحادية[3].

مع فشل عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني في العام ٢٠١٥ وانهيار وقف إطلاق النار الذي أستمر لعامين بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني وظهور التنظيمات المسلحة في العراق قبل ذلك بعام ولا سيما تنظيم داعش أقدمت تركيا على نشر ٣ آلاف جندي من قواتها وشكلت مدرعات مُعززة بحجم كتيبة في مطار بامرني كما تمركزت كتيبة كوماندوز في كاني ماسي في دهوك بإقليم كردستان، مهمتها تأمين الحدود ومنع تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني، في الوقت الذي تمكن فيه الأخير من تأسيس موطئ قدم في سنجار في محافظة نينوى بعد إن ساهم في حماية الايزيديين من الإبادة التي تعرضوا لها على يد تنظيم داعش الارهابي إذ أسس قوات وحدات حماية سنجار في مطلع العام ٢٠١٥ المعروفة بإسم الببشة والتي جلها من الإيزيديين وتم تسليحهم للقتال ضد

([1])"Ibid," p. 2.

([2])Evcil, Ertan. *Op. cit.*, p. 58.

([3])Tavernizza, Sabrina. "Türkiye Bombs Kurdish Militants in Northern Iraq." *New York Times*, December 17, 2007.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التنظيم الإرهابي وتطهير مناطقهم من براثنه، وفي الوقت نفسه اتخذ الحزب من المنطقة المذكورة جسراً رابطاً بين مناطق سيطرته في العراق وسوريا لمتاخمة سنجار الحدود السورية.[1]

حتى العام 2016 كانت العمليات العسكرية التركية في إقليم كردستان العراق قصيرة الأمد في الغالب ولم تكن أنقرة تهدف إلى إنشاء قواعد دائمة هناك، ولكن بعد استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من ايلول العام 2017 وإعلان إدارة ترامب عن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، زادت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق خاصة وأن سياسة استهداف التهديد من مصدره أثبتت فعاليتها، استناداً إلى ذلك تضمنت استراتيجية تركيا العسكرية لمحاربة حزب العمال الكردستاني داخل العراق منذ العام ٢٠١٧ بالجوانب الآتية:

اولاً: شيّدت القاعدة زيلكان على أرض مرتفعة مُطلة على الموصل ببحدود١٢ كيلومترًا شمال شرق الموصل، وتقع على ٥٠ ميلاً داخل إقليم كردستان، وبالقرب من القوات العراقية وتحديداً قوات الحشد الشعبي في بعشيقة.

ثانياً: قامت تركيا بتحديث عملياتها عبر الحدود، فبدلاً من التوغلات المؤقتة التي تقوم بها وحدات مدرعة غير متقنة اخذت تشن حملات أطول بقوات خاصة سريعة الحركة، محمولة بطائرات هليكوبتر، وقواعد كوماندوز على قمم التلال بعمق 20–30 ميلًا داخل العراق لمراقبة خطوط حركة حزب العمال الكردستاني وعرقلتها بالنار (أي عبر القناصة والرشاشات والصواريخ وقذائف الهاون والطائرات بدون طيار والمروحيات)، إذ تُحاصر المواقع ونقاط التفتيش التركية حوالي 600 ميل مربع من الأراضي في الشمال، أي ما يقرب من 3.5% من مساحة إقليم كردستان و0.3% من مساحة العراق عمومًا، ولم تكن معظم هذه الأراضي خاضعة بالكامل لسيطرة القوات الكردية العراقية قبل دخول تركيا، ومنذ ذلك الحين أصبحت خالية من السكان بشكل متزايد بسبب الظروف الحربية.

ثالثاً: وسّعت تركيا نطاق غاراتها بطائرات مُسيّرة بشكل كبير، فلم تقتصر على تغطية الحدود ومناطق قنديل فحسب، بل ضربت أيضاً عمقاً يصل إلى 175 ميلًا داخل العراق، مُصيبةً مناطق خاضعة للسيطرة الاتحادية مثل سنجار والموصل، وفي كثير من الحالات تعقّبت طواقم طائرات بيرقدار المُسيّرة قادة حزب العمال الكردستاني لإستهدافهم إما بمتابعتهم أثناء توجههم جنوباً من منطقة الحدود أو برصدهم عبر جواسيس على الأرض عند دخولهم المناطق الحضرية مثلًا بحثًا عن علاج طبي، عادةً – وإن لم يكن دائمًا – تكون هذه الغارات ناجحة جداً مع درجة منخفضة من الأضرار الجانبية، على غرار الغارات الأمريكية الدقيقة التي تُنفّذها طائرات مُسيّرة ضد أهداف إرهابية حول العالم.[2]

([1])Knights, Michael. "Türkiye's War in Northern Iraq by the Numbers." *The Washington Institute for Near East Policy*, July 28, 2022, p. 1.

([2])"Ibid," p. 1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في السابع والعشرين من آيار العام ٢٠١٩ أطلقت تركيا عملية المخلب العسكرية والتي شملت عمليات عبر الحدود ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والاسم مستوحى من عملية عسكرية أمريكية نفذتها القوات الخاصة الأمريكية في الخامس والعشرين من أيار العام 1980 لتحرير رهائن أميركيين كانوا محتجزين في السفارة الأمريكية في طهران، وكانت العملية تهدف إلى حرمان حزب العمال الكردستاني من ملاذ آمن وإلحاق الضرر ببنيته التحتية في المنطقة، وجاءت على خمس نسخ الأولى سُميت بعملية المخلب–١، والثانية عملية مخلب – الصقر و المخلب – النمر في الخامس عشر من حزيران العام ٢٠٢٠[1] ، والثالثة عملية مخلب – الصقر ٢ في العاشر من شباط العام ٢٠٢١، وفي الثالث والعشرين من نيسان العام نفسه أطلقت تركيا عمليتين عسكريتين بإسم مخلب – البرق و مخلب – الصاعقة، وفي السابع عشر من نيسان العام ٢٠٢٢ أطلقت عملية مخلب – القفل، وفي العشرين من تشرين الثاني العام نفسه شنت تركيا عملية مخلب – النسر، وفي السابع عشر من كانون الثاني العام ٢٠٢٣ اطلقت حملة جديدة من عملية مخلب – القفل التي استكملت مراحلها في السادس عشر من آيار العام ٢٠٢٤، بيد أن الحملة العسكرية الأخيرة من مخلب – القفل التي قادتها تركيا ضد حزب العمال الكردستاني في الرابع من تموز العام ٢٠٢٤ واستمرت حتى تشرين الثاني من العام نفسه كانت الاعنف وأدت إلى توغل عسكري تركي في العراق بعمق ٤٠ كيلومتر داخل إقليم كردستان العراق، إذ وصل إلى بلدة العمادية التي تبعد 20 كيلومتراً فقط عن مركز محافظة دهوك وسيطرت على الطرق الرئيسة التي تربط جبل متين بمدينة العمادية، واستطاعت إيقاف نشاط حزب العمال فيها، مما أدى إلى قطع طريقه باتجاه تركيا سعيً لإنشاء منطقة عازلة مع الحدود العراقية، كما أقامت نقاط مراقبة داخل مناطق دهوك، وقواعد عسكرية على سفح جبل متين وبالقرب من جبل غارا في دهوك الذي يعد بمنزلة قاعدة عمليات للعمال الكردستاني ضد القوات التركية.[2]

أدت العملية التركية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق حتى الآن إلى تحييد ٤٠ الف مقاتل من حزب العمال الكردستاني على حد قول تركيا مقابل مقتل ١٠٠٠ من عناصر الجيش والدرك التركي وأكثر من ٨٠٠ مدني، فضلاً عن نزوح جماعي من ٦٠٢ قرية في جميع أنحاء دهوك، وحرق ٢٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية في شمال العراق بعد حوالي ٢٣٨ قصفاً تركياً على المنطقة، ويقدر عدد القواعد العسكرية التركية على اراضي شمال العراق بحوالي ٨٠ قاعدة عسكرية موزعة في محافظات

([1])Al-Maliki, Zuhair Jumaa. "Where Are the Turkish Claws Going?" *Al-Bayan Center for Studies and Planning*, Baghdad, 2020, p. 3.

([2])Zaman, Amberin. "Baghdad, as Türkiye Moves Deeper Against PKK Militants in Northern Iraq." *Al-Monitor*, July 8, 2024.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أربيل ودهوك و نينوى وينتشر فيها ٥ آلاف جندي تركي وتضم آليات عسكرية مختلفة من المدفعية والمدرعات ومهابط للطيران المروحي وأماكن مخصصة للطائرات المسيّرة.[1]

ويشكل الوجود التركي انتهاك صارخ لسيادة العراق ويضع الحكومة العراقية في حرج شديد بين التزاماتها تجاه دول الجوار المقيدة بموجب الدستور العراقي الذي يمنع جعل ارض العراق منطلق للهجمات ضد هذه الدول وبين الداخل العراقي الممتعض من الانتهاكات التركية للأراضي العراقية بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني لاسيما وأن لتركيا اطماع في اراضٍ عراقية ابرزها نينوى وكركوك ولا يخف الكثير من ساسة تركيا الأحاديث عن عائديتهما لتركيا، وفي المقابل تتعامل الحكومة العراقية مع هذا الوجود بنوع من التوازن وتحاول استثمار ذلك في إطار مفاوضتها مع تركيا حول حقوقها المائية ومشاريعها الاقتصادية، لكنها في الوقت عينه لا تصمت على التعديات الحدودية التركية وتتعامل معها طبقاً للخطوات الدبلوماسية المتبعة بهذا الشأن، إذ تُصدر وزارة الخارجية العراقية بياناتٍ متواصلة حول الغارات العسكرية التركية التي تطال مواقع مقاتلي حزب العمال الكردستاني تؤدي إلى مقتل أفراد عزل من المدنيين العراقيين لاسيما عملية مخلب – القفل التي اودت بحياة ٩عراقيين وجرح ٢٣ من المدنيين بعد قصف تركي طال منتجع سياحي في دهوك في العشرين من تموز العام ٢٠٢٢، مما دفع الحكومة العراقية لإصدار بيان استنكار طالبت فيه بسحب الجيش التركي من الأراضي العراقية واستدعاء القائم بأعمال السفارة العراقية في انقرة وتعطيل اجراءات إرسال سفير جديد وتقديم شكوى لمجلس الأمن الدولي ضد الانتهاكات التركية للأراضي العراقية.[2]

وفي العاشر من تشرين الأول العام ٢٠٢٠ وبعد مضيّ أقل من أربعة شهور على حادثة منتجع دهوك السياحي وقعت الحكومة العراقية الإتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق اتفاقية سنجار لإدارة المدينة والتي قضت بإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني وتوابعه في مدينة سنجار وتسليم ملفها الأمني للشرطة المحلية وجهاز الأمن الوطني والمخابرات العراقية وتشكيل لجنة لإعادة إعمار المنطقة وعودة النازحين لها، وقد رحبت تركيا بهذه الاتفاقية لما في تنفيذها من قطع لطريق انتقال عناصر حزب العمال الكردستاني بين العراق وسوريا.([3])

مع مطلع العام ٢٠٢٤ شهد التفاهم التركي العراقي حول ملف حزب العمال الكردستاني انفراجة واضحة عندما نجحت تركيا في الحصول على بيان مشترك أصدرته الحكومتين العراقية والتركية يصف حزب العمال الكردستاني بأنه منظمة "محظورة" و"تهديد أمني لكلا البلدين" دون وصف مقاتليه بالإرهاب كما ترغب تركيا، وهو ما اعتبرته أنقرة مؤشراً ايجابياً على تغيير في موقف العراق تجاه القضية الكردية في

([1]) *The PKK Conflict in Türkiye: A Visual Explanation*, International Crisis Group Survey, January 2025.

([2])Khalil, Sinjar, and Cora Engelbrecht. "Türkiye Bombs Resort in Iraq, Killing at Least 8, Officials Say." *New York Times*, July 20, 2022.

([3])Iraq: Stabilizing the Disputed Sinjar District, International Crisis Group, Brussels, May 2022, p. 2.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تركيا وقد جاء ذلك بعد مفاوضات اجراها وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في الرابع عشر من آذار العام ٢٠٢٤ مع حكومة بغداد واربيل،[1] وتَعزز هذا التطور بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق في الثاني والعشرين من نيسان العام ٢٠٢٤ وهي أول زيارة له بعد ثلاثة عشر عاماً وخلالها تم توقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي وانشاء مركز عمليات عسكرية مشترك للتباحث حول الغارات الجوية التركية التي تشنها الحكومة التركية على معاقل الحزب في شمال العراق، كما أشارَ رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى وجود حزب العمال الكردستاني وازمته مع الحكومة التركية بقوله " لن نسمح لأحد بشن هجمات على الدول المجاورة انطلاقًا من أراضينا، ولن نسمح لأحد بانتهاك سيادتنا"، بينما أكد أردوغان على عزم العراق محاربة وجود حزب العمال الكردستاني في أراضيه مشدداً على أن المشروعات الاقتصادية بين العراق وتركيا ولاسيما طريق التنمية لن تبصر النور مع اضمحلال معايير الأمن بين حدود البلدين وهو ما يؤكد على وجود مساومات تركية تجاه العراق في ملفات اقتصادية ابرزها طريق التنمية ناهيك عن المياه مقابل موقف العراق من حزب العمال الكردستاني[2].

وفي آب العام 2024 زارَ وفد عراقي من وزارتي الخارجية والدفاع العاصمة التركية أنقرة وتم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب بين وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي ونظيره التركي يشار غولر، وجاء توقيع هذه المذكرة في سياق اتفاقية الإطار الإستراتيجي للتعاون المشترك بين حكومتي العراق وتركيا السالفة الذكر، وقد وصف وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين هذه المذكرة بأنها الأولى من نوعها في سياق العلاقات العراقية التركية، ونصت على معالجة المخاوف الأمنية للبلدين والقضاء على التهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمحظورة ضد سيادة البلدين وأمنهما وسلامتهما الإقليمية، والاحترام المتبادل للسيادة وأمن الحدود وإنهاء الوجود العسكري التركي على الأراضي العراقية وإيقاف الخروقات الأمنية بأشكالها كافة، وإلى جانب ما تقدم فقد نصت المذكرة أيضا على نقل قاعدة زليكان التركية في بعشيقة بشمال شرق محافظة نينوى، إلى القوات المسلحة العراقية، وتحويلها من قاعدة عسكرية تركية إلى مركز تدريب مشترك، مع إقامة مركزين أمنيين للتنسيق والتدريب، يتولى المركز الأول إلى جانب الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، العمل ضد منظمات الجريمة العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات، أما المركز الثاني فسيتم إنشاؤه في قاعدة زليكان، ويركز على عمليات التدريب والتعاون المشترك، كما تم توقيع 27 مذكرة تفاهم بين البلدين، تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية، مما يؤكد على مساعي تركيا في ربط أي اتفاق لمعاجة مشكلة حزب العمال الكردستاني بقضايا اقتصادية وتجارية أخرى، وتكمن أهمية مذكرة التفاهم الأمنية بين العراق

([1])Okuduku, Idris. "Türkiye's Operation Against the PKK and Iraq's 'Development Road': Two Sides of the Same Coin." *The Washington Institute for Near East Policy – Fikra Forum*, April 8, 2024, p. 1.

([2])"Erdogan Says Iraq Sees Need to Eliminate PKK Militia." *Reuters*, April 23, 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتركيا بأنها أول تأطير قانوني دبلوماسي يعالج مسألة الوجود العسكري التركي على الأراضي العراقية.([1])

إن اعتماد المساومات في تسوية مشكلة وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لا يخلو من صعوبات، إذ ما أخذنا بنظر الإعتبار أن الحلول تجاه هذا الملف تشمل أطراف ثلاثة وهي تركيا والحكومة العراقية الإتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في اربيل، فإذا أريد إيجاد حل لهذه المشكلة فيجب أن يخدم الأطراف الثلاثة ويحقق مصالحها، واستناداً إلى ذلك فإن حكومة إقليم كردستان العراق تشعر بالقلق من احتمالية تجاوز طريق التنمية لمناطق الإقليم، مما يجعل معبر إبراهيم الخليل مع تركيا وهو الرابط البري الرسمي الوحيد بين الجانبين، أقل أهمية خاصة وأن لهذا الطريق بُعداً امنياً مهماً لتركيا فيما يتعلق بحربها ضد حزب العمال الكردستاني وبُعداً اقتصادياً أكثر اهمية للعراق لكنه مصمم لتجاوز منطقة إقليم كردستان العراق لقطع الاتصال البري للقوات التابعة لحزب العمال الكردستاني التي تسيطر على الحدود العراقية السورية، مما يجعل عراقيل تنفيذه حاضرة إذ لم يتم إعطاء تطمينات لحكومة إقليم كردستان العراق في تأمين مصالحها وضمان تعاونها فيه لتحقيق الغاية المرجوة منه في تطهير المنطقة من وجود حزب العمال الكردستاني وجني ارباحه الاقتصادية.([2])

الخاتمة:

تحارب تركيا حزب العمال الكردستاني منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، إذ يُعد الحزب منظمة إرهابية مصنفة من قبل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، نشأ الصراع في الأساس بسبب مطالب الحزب بالحكم الذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا وإقرار حقوقهم اللغوية والثقافية في البلاد، مما أدى إلى مواجهات عسكرية مستمرة بين الجانبين، وبسبب تحصن مقاتلي حزب العمال الكردستاني في المناطق الجبلية الوعرة في شمال العراق، خاصة في جبال قنديل أصبحت هذه المناطق قاعدة لشن هجماته ضد القوات التركية، مما أدى إلى تدخل تركيا عسكرياً في شمال العراق بشكل متكرر سواء عبر عمليات برية أو غارات جوية، الأمر الذي وضع العراق في موقف صعب كدولة مجاورة، فأصبح طرفاً مباشراً في هذا الصراع بسبب وجود قواعد الحزب على أراضيه، وقد حاولت الحكومة العراقية إدارة هذا الوضع بحذر نظراً للعلاقات المعقدة مع تركيا من جهة، ووجود الأكراد العراقيين الذين تربطهم روابط عرقية مع الأكراد الأتراك من جهة أخرى، إلا أن الأمر توسع بشكل كبير بعد الاجتياح العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ وما اسفر عنه من تدخل دولي ضد العراق افرز واقع سياسي جديد أعطى للأكراد العراقيين حكماً ذاتياً في مناطقهم شمال العراق الأمر الذي افسح الفرصة لحزب العمال الكردستاني بالتحرك وملء الفراغات التي خلفها انسحاب الجيش العراقي من شمال البلاد، وتوسيع قواعده في العراق لشن مزيد من الهجمات ضد تركيا، وهو ما دفع تركيا للتخطيط لوجود دائمي في شمال العراق لكبح جماح

(1) إلياس، فراس. مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا .. الواقع والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ايلول ٢٠٢٤، ص٢.
(2) Zaman, Ambreen.op. cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عناصر الحزب، وقد لجأت في بادئ الأمر للتعاون مع الاحزاب الكردية العراقية لاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ونجحت في تحقيق تعاون مع هذين الحزبين خاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي استفاد من دعم تركيا العسكري له في اتون صراعه مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إذ انضم الحزب الديمقراطي الكردستاني للجيش التركي في معاركه على أرض العراق ضد وجود حزب العمال الكردستاني، مما ساهم في تعزيز نقل المعركة بين الأخير والدولة التركية إلى أرض العراق.

مع الاحتلال الأميركي للعراق في مطلع آذار العام ٢٠٠٣، ظهرت تحديات أمام تركيا حول ملف حزب العمال الكردستاني و قواعده في العراق بعد إن فقدت وضع السيطرة على شمال العراق الذي فرضته في عقد التسعينات خاصة مع تمكن الأكراد العراقيين من صياغة كيان سياسي بات حلم الأكراد في الدول الثلاثة الأخرى، بيد أنها استفادت من الوجود الأميركي في العراق الذي رافق نقطة تحول مهمة شهدتها عملياتها العسكرية ضد الحزب والتي باتت منذ العام ٢٠٠٨ تعتمد على السلاح الجوي أكثر من العمليات البرية لاسيما بعد تفعيل العامل الاستخباري بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي ساعدتها بتحديد أهداف الحزب مما سهل قصفها من سلاح الجو التركي.

مرت مراحل الصراع بين حزب العمال الكردستاني و الدولة التركية بفترات التهدئة ووقف إطلاق النار، وتحديداً منذ العام ٢٠٠٩ إذ توقفت العمليات العسكرية بين الطرفين حتى العام ٢٠١٥ مع انهيار عملية السلام بينهما فجاء الأمر بأعنف مما كان سابقاً إذ انطلقت تركيا بعمليات مسلحة جديدة ضد الحزب منذ العام ٢٠١٩ والمعروفة بإسم المخلب وحتى أواخر العام المنصرم بتوغل تركي وصل إلى ٤٠ كيلومتر داخل حدود العراق مع انتشار ٨٠ قاعدة عسكرية، اللافت في الأمر أن القتال امتد إلى مناطق في محافظة الموصل الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية الإتحادية بعد إن كان التركيز منصب على محافظات العراق الكردية واعني بها اربيل و دهوك وسليمانية الواقعة تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان العراق، وقد جاء هذا التحول عقب الموجة الإرهابية التي ضربت العراق في العام ٢٠١٤ على يد عصابات تنظيم داعش الإرهابي ومساهمة حزب العمال الكردستاني في القتال ضده ودعم الإيزيديين في سنجار ومخمور مما أدى إلى توسع رقعة وجودهم في البلاد، وترتب على ذلك اشتداد العمليات العسكرية التركية على أرض العراق وأدت إلى مقتل الآلاف وتشريد القرى الكردية العراقية الحدودية وتعرض اراضيهم للإتلاف فضلاً عن وقوع مدنيين ضحية القصف التركي على معسكرات الحزب ولعل ابرزها حادثة قصف المنتجع السياحي في دهوك في تموز العام ٢٠٢٢.

- **التوصيات:**

أن بقاء حزب العمال الكردستاني على أرض العراق مع استمرار الضربات التركية ضده والتي ألحقت اضراراً جسيمة على مستوى قتل المدنيين العراقيين وتدمير القرى و الأراضي الزراعية في شمال العراق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يستدعي تحركاً من صانع القرار العراقي لمعالجة هذه المشكلة إذ يترتب على الحكومة العراقية اللجوء إلى الآتي:

1. يجب أن ترتكز أي مفاوضات بين العراق وتركيا حول مشكلة حزب العمال الكردستاني على الحفاظ على سيادة العراق وتثبيت ضمانات تركية لصيانتها وتعهد كامل بعدم خرقها.
2. وحدة الموقف والقرار السياسي بين الحكومة العراقية الاتحادية في بغداد والأحزاب العراقية كافة وحكومة إقليم كردستان العراق في أربيل حيال مشكلة حزب العمال الكردستاني، ويأتي ذلك من ضمان وجود حكومة الإقليم في المفاوضات التركية العراقية حول هذا الملف وتأمين حقوقها في أي مخرجات تنتج عنها.
3. تنفيذ اتفاقية سنجار لإدارة المدينة والتي تقضي بخروج حزب العمال الكردستاني منها وإعادة إعمار المنطقة وعودة النازحين لها، وإعادة ملء الفراغات الأمنية التي يستغلها حزب العمال الكردستاني مما يساعد على إبعاد الحزب عن منطقة حيوية في محافظة نينوى ويقضى على ذرائع تركيا في نشر وجود عسكري في المحافظة التي لطالما أدعى سياسيوها تبعيتها التاريخية لتركيا.
4. يمكن تطبيق نموذج الاتفاقية العراقية الإيرانية التي وقعت لإخراج مقاتلي مجاهدي خلق من معسكر اشرف في محافظة ديالى في العام ٢٠١٢ وذلك بمشاركة الأمم المتحدة التي ساعدت في منح حق اللجوء لمقاتلي مجاهدي خلق الذين غادروا إلى دول اوروبا، فيمكن اتباع نفس الإجراء مع حزب العمال الكردستاني واخراج عناصره من الأراضي العراقية بعد منح المنظمة الأممية حق اللجوء لهم، لكن تنفيذ هذه الخطوة يتطلب حصول العراق على مكتسبات من الجانب التركي فيما يتعلق بالإنسحاب التام لقواتها من العراق وتصفية مواقعها العسكرية فضلاً عن تسوية ملف حصة العراق من المياه.
5. استغلال الدعوة الأخيرة لمؤسس حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان التي أطلقها في أواخر شباط العام ٢٠٢٥ من محبسه لنزع سلاح الحزب وحله والانخراط في مفاوضات سياسية مع الدولة التركية، إذ يمكن للعراق تنظيم مؤتمر بهذا الصدد بحضور تركيا وممثلين عن الحزب فضلاً عن ضامنين دوليين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتسوية القضية الكردية بما يضمن حقوق الأكراد داخل تركيا ويمنع لجوء الحزب مرة أخرى للعمل العسكري على أن يكون على رأس أجندة هذا المؤتمر الانسحاب الكامل والتام للقوات التركية ومسلحي الحزب من الأراضي العراقية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0